

الجيش الليبي يهدد بكسر غطرسة أردوغان العميد خالد محبوب لـ «العرب» نعد تركيا بمزيد من الخسائر

الجمعي قاسمي

تونس - توعد العميد خالد محبوب، مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، بإلحاق المزيد من الخسائر البشرية والمادية في صفوف ضباط وجنود الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ومرترقته الذين دفع بهم إلى ليبيا، وذلك في الوقت الذي تالت فيه التطورات الميدانية في محيط العاصمة الليبية طرابلس، التي شهدت معارك عنيفة خلال اليومين الماضيين.

وقال خالد محبوب في اتصال هاتفي مع «العرب» من شرق ليبيا، إن «الجيش الليبي مصمم على وضع حد لتفويض أردوغان في ليبيا، وكسر غطرسة عبر توجيه المزيد من الضربات القاسمة الشبيهة بتلك التي تمت مساء الجمعة في قاعدة معيتيقة العسكرية، ومحيطها، والتي استهدفت معازل جنوده ومرترقته». وأكد محبوب أن «الجيش الليبي لن يهدأ له بال إلا بعد القضاء على الميليشيات والتنظيمات الإرهابية في طرابلس، وكافة الأراضي الليبية، وكسر غطرسة أردوغان، لافتا إلى أن «الساعات القادمة ستحمل المزيد من المفاجآت التي ستخللها ضربات أقسى وأشد وقعها من الضربات الصاروخية والمدفعية التي نفذت الجمعة والسبت في محاور «العزيزية» و«الرملة» و«مقلت القيو» بجنوب طرابلس».

وبين الغزوي أن «عمليات الاستطلاع الراداري مستمرة لاقتناص ما يسير من طائرات معادية، وهذا ما يؤكد السيادة الجوية للقوات المسلحة الليبية». وأمام هذه التطورات التي تزيد من ورسطة المازق التركي في ليبيا، سعى فني باش آغا وزير الداخلية في حكومة الوفاق التي تمثلت للأجندة التركية، إلى التقليل من تلك الضربات عبر اتهام روسيا بالوقوف خلفها، فيما لم يتردد الخبير العسكري الليبي، رمضان زرموح، المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، في وصف قصف معازل تمركز الجنود والمرترقة الأتراك في طرابلس، بأنه «مشروع إرهابي».

وفي غضون أقل من أسبوعين، وجهت قوات الجيش الليبي ضربتين موجعتين لتركيا، سقط خلالها ضباط وجنود أتراك في العاصمة الليبية طرابلس، ما فتح عليه جبهة داخلية، بدأتها رئيسة حزب الخير التركي ميرال أكشنار، الملقبة بالمرأة الحديدية، بالقول خلال مؤتمر صحفي سابق، إن «الرئيس رجب طيب أردوغان لا يصلح أن يتولى منصب الرئاسة، عقب الإخفاقات التي شهدتها البلاد بعد التدخل العسكري في سوريا وليبيا من أجل مجده الشخصي».

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.

وتتوحد حركة النهضة التي تريد فرض أعضاء مقربين في المحكمة إلى أجنادتها في الحكم كما سبق أن عرقلت مناوراتها لتتصّب المحكمة، من تدخل الرئيس وتقديم تاويلات دستورية على شاكلة تدخله في الأمانة الحكومية، الأمر الذي يضعف طموحها في الاستحواذ والاستقرار بالحكم.



الصراع في أوجه

المحكمة الدستورية معركة جديدة بين النهضة وقيس سعيد

الغنوشي يطالب بالتسريع في انتخاب أعضاء المحكمة

توظيف الفصل 97 من الدستور، لكن سعيد حسم الموقف واعتبر ذلك مخالفا للدستور. وفي ما يخص تعامل سعيد مع المحكمة الدستورية، يعتقد العليبي أن «قيس سعيد محكوم بدستور لم يخف معارضته له ولكنه مجبر على تطبيقه لذلك ليس بإمكانه عرقلة تكوين تلك المحكمة ولا الحيلولة دون سيطرة النهضة عليها بينما يمكن لأحزاب برلمانية القيام بذلك في حال اتحادها لمنع تلك السيطرة وهذا وارد، فالنهضة تستعمل أقلية وقتها».

والمحكمة الدستورية هيئة قضائية وقع إقرارها بموجب دستور 2014، وتضم 12 عضوا، 4 منهم ينتخبهم البرلمان، و4 يختارهم «المجلس الأعلى للقضاء» (مؤسسة دستورية مستقلة)، و4 يعينهم رئيس الجمهورية.

وتختص المحكمة الدستورية، وهي هيئة قضائية مستقلة، وفق الفصل 120 من الدستور، دون سواها بمراقبة الأداء التشريعي من مشاريع القوانين والقوانين والمعاهدات الدولية. كما تعمل على تأمين احترام الحقوق والحريات، والتوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وكان من المفترض أن يتم تشكيل المحكمة الدستورية في أجل أقصاه سنة من تاريخ انتخابات 2014، إلا أن الخلافات الحزبية حالت دون ذلك، حيث لم يتمكن البرلمان السابق من انتخاب سوى عضو واحد في مارس 2018 من بين أربعة أعضاء.

وتسبب غياب محكمة دستورية في أزمات سياسية سابقة في تونس من بينها النزاع بين راسي السلطة التنفيذية بشأن الصلاحيات، وتفسير بعض فصول الدستور في مسائل ترتبط بدور الدين والحريات العامة.



فريد العليبي

النهضة تستعمل الديمقراطية المشوشة للسيطرة على الحكم

ويشير المحلل السياسي فريد العليبي لـ «العرب» أن «النهضة تطبق خطة تقوم على السيطرة التامة على الحكم باستعمال الديمقراطية المشوشة موظفة المال والإعلام والعلاقات الخارجية، ومن ضمن خطتها تجريد كل ما لا يطيعها في مساعها من نفوذ وهنا يأتي توجهها نحو السيطرة على الهيئات الدستورية وإنشاء المؤجل منها وتعني المحكمة الدستورية».

وتابع العليبي «متى كانت لها السيطرة عليها سهل الانقلاب الدستوري على قيس سعيد وغيره مع ملاحظة محاولتها مؤخرا استعمال فصول دستورية خلال أزمة تكوين حكومة الفخاخ في مسعى للحد من صلاحيات سعيد الذي رد بقوة باستدعاء الغنوشي والتأكيد على البند 89 دون غيره». وكان سعيد قد وضع حدا للتاويلات المتعددة للدستور أثناء تعذر المفاوضات حول تركيبة الحكومة بسبب الخلاف القائم بين الفخاخ وحركة النهضة التي أرادت

استغلال مرصحة آنذاك للمساومة، أما فرض مرشحها أو عدم إرساء المحكمة وتعني النهضة في خضم المشهد السياسي الجديد أن نفوذها تاكل مع دخول أحزاب تنتقد أداءها وتتهمها بالفشل في الائتلاف الحكومي، ما يعني معارضة الأعضاء الذين ستدعمهم الحركة، للتعامل مع مناوراتها للسيطرة على المحكمة الدستورية.

وتتساءل مراقبون عن قدرة البرلمان المنقسم والمتناقض في مرجعيات أحزابه على استكمال تنصيب المحكمة الدستورية في عهد الرئيس قيس سعيد، وهل ستكون المهمة أسهل في ظل حرص الرئيس وهو خبير قانوني متقاعد على تطبيق الدستور، خاصة وأنه نجح في عرقلة مخطط النهضة بالتلاعب بالدستور لصالحها.

ويرى المجتمع المدني في تونس أن المحكمة الدستورية تشكل اختبارا حقيقيا بالنسبة للرئيس قيس سعيد، حيث سيختبر مدى قدرته على استكمال أبرز مؤسسات الانتقال الديمقراطي في البلاد.

وسبق أن طالبت جمعية القضاة الرئيس سعيد بالتعجيل بتركيز المحكمة الدستورية في أقرب الأجل «كضمانة أساسية لاحترام الدستور ولديمومة النظام الديمقراطي في تونس».

وقالت الجمعية إنها «تدعو على دعم قيس سعيد لبناء دولة ديمقراطية تقوم على الفصل بين السلط وتحترم استقلال السلطة القضائية».

وكان البرلمان السابق قد أخفق، في انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، حيث تبادلت الأحزاب الاتهامات بالدفع بمرشحين موالين لها لعضوية المحكمة وهو ما عطل التوافق بشأنهم. كما تعمدت حركة النهضة المماثلة في إرساء المحكمة الدستورية في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي حيث

تواجه مرصحة آنذاك للمساومة، أما فرض مرشحها أو عدم إرساء المحكمة وتعني النهضة في خضم المشهد السياسي الجديد أن نفوذها تاكل مع دخول أحزاب تنتقد أداءها وتتهمها بالفشل في الائتلاف الحكومي، ما يعني معارضة الأعضاء الذين ستدعمهم الحركة، للتعامل مع مناوراتها للسيطرة على المحكمة الدستورية.

وتتساءل مراقبون عن قدرة البرلمان المنقسم والمتناقض في مرجعيات أحزابه على استكمال تنصيب المحكمة الدستورية في عهد الرئيس قيس سعيد، وهل ستكون المهمة أسهل في ظل حرص الرئيس وهو خبير قانوني متقاعد على تطبيق الدستور، خاصة وأنه نجح في عرقلة مخطط النهضة بالتلاعب بالدستور لصالحها.

ويرى المجتمع المدني في تونس أن المحكمة الدستورية تشكل اختبارا حقيقيا بالنسبة للرئيس قيس سعيد، حيث سيختبر مدى قدرته على استكمال أبرز مؤسسات الانتقال الديمقراطي في البلاد.

وسبق أن طالبت جمعية القضاة الرئيس سعيد بالتعجيل بتركيز المحكمة الدستورية في أقرب الأجل «كضمانة أساسية لاحترام الدستور ولديمومة النظام الديمقراطي في تونس».

وقالت الجمعية إنها «تدعو على دعم قيس سعيد لبناء دولة ديمقراطية تقوم على الفصل بين السلط وتحترم استقلال السلطة القضائية».

استئناف محاكمة رموز النظام السابق في الجزائر

الجزائر - بدأت في محكمة الاستئناف في الجزائر العاصمة، الأحد، محاكمة سياسيين سابقين بينهم رئيس وزراء في عهد عبدالعزيز بوتفليقة، وعدد من كبار رجال الأعمال سبق أن حكم عليهم بالسجن النافذ بتهمة فساد.

وتمت إدانة عشرين متهما، بينهم مسؤولون سابقون ورجال أعمال وموظفون كبار، في ديسمبر 2019 في إطار أول محاكمة كبيرة تلت تحقيقات واسعة إثر استقالة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في الثاني من أبريل تحت ضغط حركة احتجاج شعبية. وسبق أن أرجئت جلسة الاستئناف مرتين، الأولى في 12

فبراير إلى 26 من الشهر نفسه قبل أن تتأجل مرة أخرى بطلب من المحامين إلى الأول من مارس.

ويمثل المتهمون أمام القضاء في عدة تهم فساد ترتبط بقطاع صناعة وتركيب السيارات الجزائرية خصوصا منح امتيازات لبعض رجال الأعمال وتمويل انتخابي «خفي» للرئيس السابق.

وكان حكم على أحمد أويحيى (67 عاما) الذي تولى رئاسة الوزراء أربع مرات بين عامي 1995 و2019، ثلاث مرات منها خلال عهد بوتفليقة، بالسجن سبع سنوات.

وحكم على ثلاثة رجال أعمال آخرين هم أحمد مازوز وحسن عرباوي ومحمد بعيري وجميعهم يشطون في مجال تركيب

قاد أربع حملات انتخابية للرئيس، فحكم عليه بالسجن 12 عاما.

وحكم على وزير الصناعة السابقين محبوب بدة ويوسف يوسف بالسجن عشر سنوات، وعلى الوالية السابقة نورية يامينة زهوني بالسجن خمس سنوات.

وحكم على علي حداد، الرئيس السابق لمندى رؤساء المؤسسات، أبرز تجمع لأصحاب الأعمال في الجزائر، والذي يعتبر من أهم ممولي الحملات الانتخابية الأخيرة لبوتفليقة، بالسجن سبع سنوات.

وحكم على ثلاثة رجال أعمال آخرين هم أحمد مازوز وحسن عرباوي ومحمد بعيري وجميعهم يشطون في مجال تركيب



ورطة أردوغان تتعمق في ليبيا